

جرعة 2020

جورج شاهين

ثلاث حكومات في عام:
أولى تصرّف وثانية لم تولد وثالثة متعثّرة

ليس من المفترض عند تناول أبرز أحداث عام 2020 ان يكون هناك رابط بين تعثر تشكيل الحكومة بعد 14 جلسة مشاورات بين رئيس الجمهورية ميشال عون والرئيس المكلف سعد الحريري، وما اصاب المفاوضات الخاصة بتسييم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل من تردد بعد 4 جلسات من المفاوضات استضافتها اليونيفيل ورعتها الولايات المتحدة

مصطفى اديب تشكيل حكومة المهمة باعتذاره في 26 ايلول الماضي، واعادة تكليف الحريري في 21 تشرين الاول من العام الماضي عبرت أحداث العام 2020 وعملية دخل لبنان عتبة عام 2020 وعملية تشكيل الحكومة في عهدة الرئيس المكلف الدكتور حسان دياب بعد سقوط مجموعة من الاسماء غير التقليدية قبل احد عشر يوما (19 كانون الاول 2019) من بدئها، واعدت بالتوسع في الاستشارات على وقع الحراك الشعبي الذي انطلق في 17 تشرين الاول 2019 ودفع الحريري الى الاستقالة في 29 منه.

حين تشابكت الازمات المالية والنقدية مع الصحة والبيئية، دقت ابواب الشركات والمؤسسات فارتفعت عمليات الصرف وطولت طوابير المواطنين امام ابواب المصارف والصرافين لمواجهة ازمة ارتفاع الاسعار واحتكار المواد الاساسية. بدأ مسلسل اضرابات الافران وانتهى بتقليص وزن الربطة وزيادة سعرها. ازدادت التحديات امام الحكومة وتحدث رئيسها عن عمليات استهداف اختلقت فيها ادوار اهل البيت بالمعارضة، وفشلت المساعي لانجاز التشكيلات والمناقشات القضائية. انطلقت التظاهرات والتجمعات امام السرايا ومجلس النواب ومصرف لبنان وارتفع عدد الضحايا المصابين من القوى الامنية والمتظاهرين.

على وقع اعلان لبنان في 9 اذار التوقف عن دفع مستحقات سندات الاوروبوند، تواصلت تقارير مؤسسات التصنيف الدولية السلبية، ولم يلجمها النجاح في انجاز التعيينات المالية والنقدية في مصرف لبنان والمؤسسات التابعة له، فاختلفت ردود الفعل تجاهها لاعتمادها منقطة المحاصصة الى ان تفجرت العلاقة بين الحكومة والقطاع المصرفي. ظهرت الدعوة الى التدقيق الجنائي تزامنا مع الفشل في تحديد خسائر القطاع المصرفي بفوارق بعشرات الاف المليارات

لا شك في ان لهذين الاستحقاقين مقومات مختلفة في الشكل والمضمون. التعثر الحكومي استحقاق دستوري مرحلي في مسيرة الحكم يمكن اجراؤه في اي وقت، قياسا بعمر الحكومات والظروف السياسية التي تلي انتهاء مهماتها. اما في ما يتصل بتسييم الحدود البحرية، فيحمل صفة الديمومة التاريخية لأن لبنان يحتاج اليها لاستعادة حقوق مهدورة والافادة من ثرواته النفطية. لكن ما يجمعهما، هو التعثر الذي يشهده الملف الحكومي في مقابل التردد الذي اصاب ملف التسييم.

ما بين استقالة حكومة الرئيس سعد الحريري في الثلث الاخير من العام 2019 ودخول لبنان العام 2020 مع الرئيس المكلف تشكيل حكومة مواجهة التحديات الرئيس حسان دياب قبل استقالته في 10 آب الماضي، وسقوط تجربة تكليف السفير



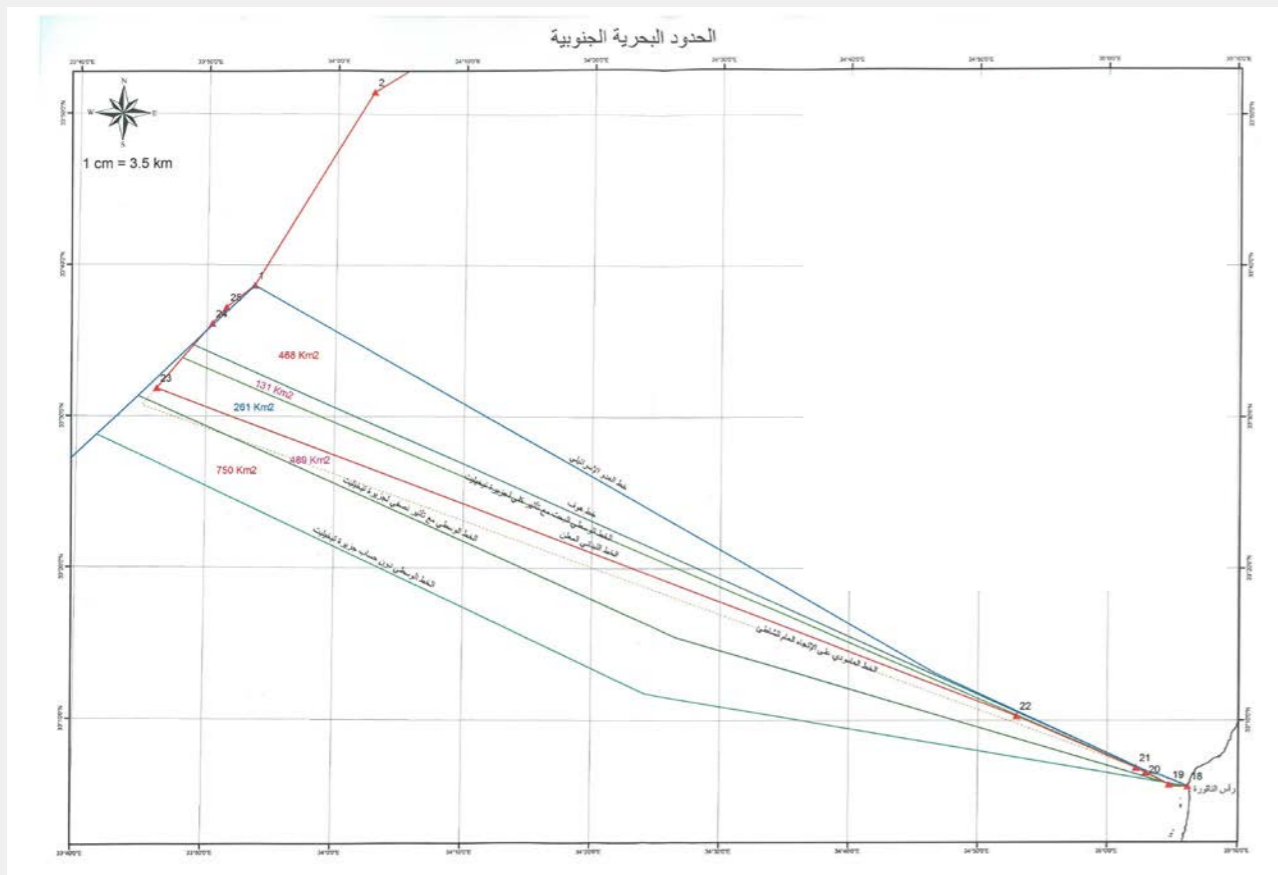
بعد ساعات قليلة على دعوة دياب الى انتخابات نيابية مبكرة، وهو ما ادى الى مواجهة حكومية - نيابية ترجمها تهديد عدد من الوزراء بالاستقالة بعدما سبقهم اليها وزير الخارجية ناصيف حتي عشية انفجار المرفأ.

فيما اعلنت حال الطوارئ واحيلت الجريمة على المجلس العدلي في 10 آب، بعدما حل الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون ضيفا على اللبنانيين في 6 آب متوجا زيارات وفود من 18 دولة تزامنا مع وصول بعثات انسانية اممية ودولية قبيل تكليف سفير لبنان في المانيا مصطفى اديب تشكيل حكومة مهمة في 31 آب من الاختصاصيين والحياديين من غير الحزبيين. زيارة ماكرون الثانية جاءت في الاول من ايلول الماضي الى بيروت لتنقل عملية التأليف الى مسار جديد، بعدما تحولت محطة اساسية في اطار خارطة طريق رسمتها مبادرته وباركها القادة اللبنانيون في طاولة مستديرة نادرة عقدت في الثاني من ايلول في قصر الصنوبر. تعهدوا خلالها التزام خطة لتشكيل الحكومة واطلاق التدقيق الجنائي والاصلاحات التي تحيي الثقة بالسلطة، وتسييل بعض مليارات مؤتمّر سيدر، وعقد مؤتمّر دولي لاعادة الاعمار. لم يصرّف النظر في هذه الخارطة سوى عن الانتخابات النيابية المبكرة، في معزل عن

المسار الحكومي قائم
والسيناريوهات مؤجلة
الى العام الجديد

10 آب وسط انقسام حاد بين مكوناتها. فاستغرب رئيس الجمهورية الخطوة، ودان رئيس مجلس النواب نبيه بري الاستقالة

مفزعة بالنسبة الى دولة لا تتجاوز موازنتها السنوية 24 الف مليار ليرة لبنانية تقريبا. على وقع هذه الازمات المتناسلة حلت نكبة 4 آب بانفجار العنبر رقم 12 في مرفأ بيروت، فأصابت الكارثة اجزاء كبيرة من العاصمة ودمرت منشآت المرفأ ومحيطه الواسع وبدأت عملية احصاء الضحايا الذين بلغ عددهم 123 ضحية واستمرار فقدان 6 اخرين واصابة اكثر من 6 الاف مواطن، فانتصر العالم للبنان انسانيا. ما لبث الوضع ان تفاقم مع استقالة حكومة دياب في



الخطوط المتضاربة في البحر تؤجل الترسيم اللبناني . الإسرائيلي

فانعدت الجولتان الاولى والثانية كأنها جلسة واحدة على مدى يومي 28 و29 تشرين الاول في مقر اليونيفيل. وكما قال اتفاق الاطار، وبوساطة اميركية، قدم الوفد اللبناني خارطته للخط الجديد والوثائق والخرائط التي تثبت حق لبنان في حدود مياهه البحرية، وفقا لقانون البحار، متحدثا عن مساحة اضافية حول ما كان يسمى بمنطقة الـ 860 كيلومترا التقليدية. اضافت الخارطة الجديدة مساحة اضافية الى الجهة الجنوبية منها الى حدود مساحتها 1430 كيلومترا مربعا لتجعل النقاش قائما حول مساحة تمتد الى 2290 كيلومترا مربعا.

كان واضحا ان الطرح اللبناني الجديد اقلق الاسرائيليين بعدما شكل مفاجأة لمجرد انها ترجمة فعلية لكل الاتفاقات والقوانين الدولية التي تعترف بها اسرائيل وتلك التي لا تنتمي اليها في آن. زاد من نسبة القلق، ان الخط الجديد حدد قواعد جديدة انطلق منها خط الجيش اللبناني لنسف القواعد الاسرائيلية التي رغبت في انطلاقها من جزيرة تيخيليت بعدما صورها الجانب اللبناني انها مجرد صخرة غير صالحة للحياة على مساحة صخرية بطول 40 مترا وعرض 17 مترا. عدا عن كشفه نقل اسرائيل البوابة التاريخية للامن العام على نقطة الحدود البرية بين لبنان وفلسطين المحتلة في منطقة الناقورة 30 مترا في اتجاه الاراضي اللبنانية من دون نزع قاعدتها السابقة التي بقيت شاهدا على الخدعة الاسرائيلية التي انطلقت منها.

لذلك واصلت اسرائيل التهويل، ووجه وزير الطاقة الاسرائيلي اتهاما للبنان بتغيير خرائطه سبع مرات، وهو ما نفاه الجانب اللبناني لوجود اكثر من اعادة تصحيح اقدم عليها لبنان في العام 2012 لتصحيح خط الترسيم بين لبنان وقبرص، قبل ان يكرس التفاهم قانونيا بين البلدين واسقاط خط هوف الذي بقي مجرد فكرة.

امام هذه المفاجآت، ظهر جليا عدم قدرة اسرائيل على المواجهة، فتسلحت بخطط جديد

من دون مقدمات، دعي اللبنانيون للاطلاع على نص ما سمي اتفاق الاطار الذي اعلن عنه رئيس مجلس النواب نبيه بري في الاول من تشرين الاول العام الماضي من عين التينة، كآلية اتفق عليها من اجل ترسيم الحدود البحرية ومعالجة التحفظات عند الحدود البرية، وذلك بواسطة الامم المتحدة وبرعاية اميركية. جاءت هذه المفاجأة التي شكلها الاعلان عن اتفاق الاطار في شكله وتوقيتته ومضمونه، بعد اشهر قليلة على تكليف مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى دايفيد شينكر مواصلة ما بدأه سلفه السفير دايفيد ساترفيلد قبل توليه سفارة بلاده في انقرة، وسط جدل طال امده سنوات عدة حول الربط الملزم والمتزامن بين تصحيح الحدود البرية وترسيم البحرية في آن او العكس.

انطلاقا مما قال به اتفاق الاطار، توقف اللبنانيون امام ما كشفه بري عن الظروف التي دفعت الى استئناف المفاوضات، معلنا ان لبنان واسرائيل طلبا من الولايات المتحدة ان تعمل كوسيط ومسهل لترسيم الحدود البحرية. عند هذه العناوين الكبرى، انطلقت المفاوضات في 14 تشرين الاول الفائت في مقر قيادة القوات الدولية اليونيفيل، في حضور الوفدين اللبناني والاسرائيلي، وآخر اميركي رفيع المستوى تقدمه الوسيط اميركي دايفيد شينكر واعضاء الوفد المرافق المؤلف من ستة اشخاص، من بينهم السفير اميركي السابق لدى الجزائر الذي سيكلف متابعة الملف جون دورشر، ووفد الامم المتحدة برئاسة ممثل الامن العام في لبنان يان كويتش، وحضور قائد اليونيفيل الجنرال ستيفانو دل كول.

على وقع الخلاف الذي انتهت اليه الجلسة الافتتاحية والتي غلب عليها الطابع البروتوكولي، جلس فيها الوفد اللبناني في مقابل الوفد الاسرائيلي. وقد رفض وفد لبنان خلالها المشاركة في الصورة التذكارية للوفود قبل ان يتم حسم الجدول في شأنها باتخاذها من دون وفد لبنان.

بعدها بدأت جلسات المفاوضات الجديدة،

استقالة ثمانية نواب بين الثامن والتاسع من آب الماضي.

في الوقت الذي كان فيه النقاش حول تفسير هذه المبادرة، اصر الثنائي الشيعي على الاحتفاظ بحقيبة المال وبقية الاطراف على تسمية ممثلهم في الحكومة، خلافا لما قالت به المبادرة الفرنسية. هذا عدا عن الخلاف القائم حول مسار التدقيق الجنائي، ولم ينجح السفير اديب في تشكيل الحكومة، فاعتذر في 26 ايلول وعاد الى مقر عمله في ألمانيا.

هكذا سقطت المحاولة التي عدت الاولى من نوعها، وعاد البحث في مهمة التأليف من نقطة الصفر. بقي الوضع متأرجحا لايام الى ان اطلق الحريري مبادرته في حديث متلفز في 8 تشرين الاول الماضي باعتباره المرشح الطبيعي لرئاسة الحكومة من دون "جميلة حدا". في اقل من اسبوعين، ترجمت مبادرته الاستباقية في الاستشارات النيابية الملزمة ليكلف من جديد مهمة التأليف في 21 تشرين الاول الماضي في اجواء لا توحى برضى رئيس الجمهورية، فتعثرت المهمة وحالت الخلافات دون توليد الحكومة العتيدة على الرغم من تقديم الحريري في التاسع من كانون الاول تشكيلة من 18 وزيرا لم يقبل بها رئيس الجمهورية ورد عليها بتشكيلة اخرى تناولت صيغة جديدة لاعادة توزيع الحقائق على الطوائف.

بعد قطعة امتدت 13 يوما عقد الرئيسان عون والحريري جولتين في قصر بعيدا، الثالثة عشرة والرابعة عشرة من المشاورات الحكومية لم تنته الى تشكيل الحكومة العتيدة، وتجدد معها الجدل حول الاسباب التي اعاقت التركيبة، واعلن الحريري في إثرها انتظار العام المقبل ليكون لنا حكومة. هكذا اقلل عام 2020 على مسلسل ازيمات حكومية وعلى وقع سلسلة مبادرات للبطريك الماروني مار بشارة بطرس الراعي والمدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، فيما تستعد البلاد لاستقبال عام جديد في ظل حكومة تصريف اعمال لا تريد ان تتوسع في ممارسة مهامها خارج اطار ما هو مرسوم لها.

تشرين الثاني والتي عبرت بمناقشات حامية بقيت محصورة بما تناولته الجلسات السابقة. هذا الامر دفع الوسيط اميركي الى طلب تأجيل المناقشات الى الثاني من كانون الاول الماضي، قبل ان يعلن في 30 تشرين الثاني عن تأجيل

يتجه بالحدود المقترحة في اتجاه الشمال يقضم مساحة كبيرة من البلوكين 8 و9 اللبنانيين، لكن من دون نقل هذه الفكرة الى طاولة المفاوضات، فعدت محاولة للتهويل. من دون القدرة على حسم الجدول، انعقدت الجلسة الثالثة في 11

الجلسة الى اجل غير محدد من دون اي اقتراح. في انتظار الجديد الذي بات ملكا للوسيط اميركي من دون غيره، يبدو واضحا ان لبنان لن يغير من موقفه، مستندا الى مجموعة من الدراسات والوثائق والاتفاقات والقوانين الدولية وقانون البحار التي تعزز موقفه وخارطته الاخيرة. في المقابل، يصر الجانب الاسرائيلي على مزيد من الخطوات الاستفزازية مع تهديد اللبنانيين بوضع اليد على مناطق بحرية اضافية، وتارة اخرى بما يطاول الشركات التي تهتم ببرامج التنقيب في لبنان.

ما بين هذه السيناريوهات المتناقضة، يبقى الرهان قائما على دور الوسيط، وسط حديث لم يعلن عنه احد بعد، عن تفاهم سري واكب التوصل الى اتفاق الاطار بأن هناك مهلة قصوى تتحدث عن ستة اشهر في حدها الاقصى تحسب من تاريخ انطلاق المفاوضات. اذا لم يعلن هذا التفاهم، فان الاشهر الثلاثة المقبلة ستحسم اذا كان ذلك صحيحا ام مجرد وهم، فلنتنظر.

